توقعات بفوز بايدن بالانتخابات التمهيدية لـ «الديموقراطي» في فلوريدا

الحزب الجمهوري يرشح ترامب رسمياً لولاية رئاسية ثانية

جو بايدن

واشنطن - «وكالات»: اجتاز الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الثلاثاء، رسمياً عتبة المندوبين اللازمين لنيل ترشيح حزبه لولاية رئاسية ثانية، في إجراء شكلي في حملة إعادة انتخابه.

وقالت رئيسة الحزب الجمهوري رونا ماكدانيل في تغريدة على تويتر: «تهانينا لدونالد ترامب على حصوله رسمياً على ترشيح الحزب الجمهوري للرئاسة».

وأضافت أن «ولايته فلوريدا منحته لتوها عدد المندوبين الذين يحتاجهم». وتابعت «حزبنا متحد، ناشطونا مفعمون بالطاقة، ومستعدون لـ4 أعوام جديدة!».

وفي الولايات المتحدة يتعين على الرئيس المنتهية ولايته أيضاً، خوض الانتخابات التمهيدية لحزبه للحصول على ترشيحه لولاية ثانية.

ولم يكن ترامب الذي يخوض في 3 نوفمبر المقبل معركة إعادة انتخابه، مهدداً بالحرمان من ترشيح حزبه لولاية ثانية.

وبعد انسحاب اثنين من 3 مرشحين نافسوه في الانتخابات التمهيدية للحزب الجمهوري، لم يبق رسمياً في هذه الانتخابات ليتنافس لترامب سوى الحاكم السابق لولاية ماساتشوستس بيل ويلد، الذي لم يحرز أي نتيجة تذكر، في حين تخلت ولايات عن تنظيم انتخابات تمهيدية للحزب الجمهوري لغياب منافسة جدية.

من ناحية أخرى فاز نائب الرئيس الأميركي السابق جو بايدن الثلاثاء بالانتخابات التمهيدية للحزب الديموقراطي في ولاية فلوريدا، بحسب توقعات عدد من كبريات شبكات التلفزة الأمريكية، في انتصار يعزز فرصه لمنافسة الرئيس الجمهوري دونالد ترامب في الانتخابات الرئاسية المقررة في 3 نوفمبر المقبل.

وفور إغلاق صناديق الاقتراع في فلوريدا توقعت شبكات التلفزة الأمريكية «سي أن أن» و«سي بي أس» و«ام أس أن بي سي» أن يفوز بايدن بالانتخابات التمهيدية في الولاية الجنوبية على منافسه الاشتراكي بيرني ساندرز.

وبالإضافة إلى فلوريدا فقد أجرت ولايتان أخريان هما إيلينوي وأريزونا انتخاباتها التمهيدية يوم الثلاثاء للفصل بين المرشحين السبعينيين المتنافسين على نيل بطاقة الترشيح الديموقراطية إلى انتخابات البيت الأبيض.

أكد أن روسيا قتلت عشرات الجنود الأتراك في سوريا

بومبيو: إيران تدرس الإفراج عن الأمريكيين المعتقلين

وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو

واشنطن - «وكالات»: قال وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو، الثلاثاء، إن «إيران تدرس الإفراج عن بعض الأمريكيين الذين تعتقلهم وذلك مع حثه طهران على الإفراج عنهم كلفتة إنسانية بسبب انتشار فيروس كورونا».

وقال بومبيو للصحفيين في وزارة الخارجية: «لدينا علم بأنهم يفكرون فيما إذا كانوا سيفرجون عنهم أم لا».

وأضاف: «على الجميع أن يعرفوا أننا نعمل على ذلك ونتواصل معهم ونحثهم مثلما فعلنا علانية في مرات كثيرة للإفراج عن كل الأمريكيين المحتجزين ظلما هناك كلفتة إنسانية في ضوء الخطر المحدق بهم نظرا لما يحدث داخل إيران».

كما قال وزير الخارجية الأمريكي، إن «الولايات المتحدة تعتقد أن روسيا قتلت عشرات العسكريين الأتراك أثناء عملياتها العسكرية في سوريا».

وأضاف بومبيو: «إن واشنطن ستواصل تقديم الدعم لتركيا شريكتها في حلف شمال الأطلسي».

ولم يوضح بومبيو خلال مؤتمر صحفي في وزارة الخارجية الأمريكية أين أو متى سقط هؤلاء الجنود الأتراك قتلى.

كانت أنقرة قالت الشهر الماضي إن «ضربة جوية نفذتها قوات الحكومة السورية أدت إلى مقتل ما لا يقل عن 34 جنديا تركيا».

تتمات

مجلس الوزراء

في هذا السياق أكد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم، أنه من المتوقع مناقشة قرار حظر التجول باجتماع مجلس الوزراء اليوم الخميس، مبينا أن النواب طلبوا من الوزيرة العقيل ضرورة الأخذ بالاعتبار العديد من الأمور، من أهمها شريحة كبار السن حيث إن انقطاعهم عن أبنائهم وبناتهم خلال فترة طويلة، أمر صعب تنفيذه وتطبيقه.

أضاف: «يجب أن يكون هناك حل، سواء أن تكون المدد محددة أو تطبيق الحظر على المناطق التي بها مشاكل، أما المناطق التي ليس بها مشاكل ولا تحتاج إلى حظر تجول، فيكون هناك نوع مخفف، بأن يكون فقط الخروج من المنطقة والدخول إليها وعدة اقتراحات اقترحها مجموعة من النواب».

وقال الغانم عقب اجتماع عقد بمكتبه أمس، مع وزيرة الشؤون الاجتماعية وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل، بحضور ١٣ نائبًا: إن «الأخت الوزيرة وعدت بأن تنقل ملاحظات النواب إلى مجلس الوزراء وسأنقلها إلى سمو رئيس مجلس الوزراء، لكن الأهم هو شريحة كبار السن الذين هم آباؤنا وأمهاتنا، فلا نريد أن يكونوا في فزع وهلع وانقطاع بأي حال من الأحوال عن أسرهم وأهاليهم إلا في حالة الضرورة القصوى، وإن شاء الله ما نحتاجها إذا كان الحظر جزئيًا أو محددًا بساعات معينة ومن ثم يكون هناك تدرج إن دعت الحاجة لذلك».

أضاف: «كعادة اللقاءات السابقة كان هذا اللقاء أيضا مفيدًا ومثمرًا، وكانت هناك إجابة عن العديد من الاستفسارات، وتم الحديث عن موضوع المخزون الاستراتيجي في الجمعيات التعاونية، وموضوع إجلاء العمالة الوافدة وعلى الأخص من كان يرغب في ترك البلاد وتوفير السبل والطرق لهم».

وأكد أنه «من المهم جدًا ألا نعمم، فمن الوافدين من يقفون كتفًا بكتف مع إخوانهم في الكويت يعملون في الصف الأول، وهناك المسيئون والمخالفون ويطبق عليهم القانون، ويجب ألا نعمم ويجب أن نكون منصفين كعادتنا في الكويت».

وأشار إلى القرارات التي اتخذت من وزير الصحة الشيخ الدكتور باسل الصباح، والتي يجب على وزارة الداخلية تطبيقها مثل منع الأعراس والمناسبات التي انتقلت من الصالات إلى البيوت، مضيفًا «نقل لنا وزير الصحة في اتصال هاتفي الحالات التي تم اكتشافها اليوم ومصادرها وأغلبها كانت من أوروبا».

من جهة أخرى قال رئيس مجلس الأمة: «وصلني من الحكومة مشروع قانون بتعديل المادة 17 من القانون رقم (8) لسنة 1969 بشأن الاحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض السارية، ويطلبون الاستعجال فيه».

وأوضح «أن القانون باختصار شديد يعطي الحكومة الحق في معاقبة من لا يلتزم بهذا القانون رقم (8) لسنة 1969 بشأن الاحتياطات الصحية، حيث إن العقوبات لا تتماشى مع الوضع الحالي فالعقوبات القديمة كانت غرامة 50 دينارًا أو أقل من ذلك، وبالقانون الجديد سيتم تشديد العقوبات».

أضاف أن المادة الأولى جاءت كالتالي: يستبدل بنص المادة 17 من القانون رقم (8) لسنة 1969 المشار إليه النص التالي «كل مخالف لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له يعاقب مرتكبها بالحبس لمدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تزيد عن 5 آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين».

وقال الغانم: «كل مخالفة للقرارات أو التدابير المنوه عنها في المادة 15 من هذا القانون يعاقب مرتكبها بالحبس لمدة لا تزيد عن 6 أشهر وبغرامة لا تزيد عن 30 ألف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين».

وتابع: «كل من علم أنه مصاب بأحد الأمراض السارية وتسبب بسوء قصد في نقل العدوى إلى شخص آخر يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز 5 سنوات وبغرامة لا تقل عن 10 آلاف دينار ولا تزيد عن 50 ألف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين، على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذه».

وبين أن «هذا القانون وصل من الحكومة والقانون القديم يقول إن العقوبة يعاقب بالحبس مدة شهر واحد وبغرامة لا تزيد عن 50 دينارًا، وبالتأكيد هي غرامة غير رادعة، وكل من يخالف القرارات المنوه بها يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تزيد عن 3 أشهر وغرامة لا تقل عن 50 دينارًا ولا تجاوز 200 دينار».

وأكد الغانم أن العقوبات السابقة لا تتماشى مع الوضع الحالي، فلا يوجد عقوبة رادعة لمن يعلم بأنه مصاب ويقوم بسوء نية بنقل العدوى إلى الأصحاء الآخرين، والتعديل يشدد العقوبة على كل من لا يلتزم بهذا الأمر.

وذكر أن النائب عبد الله الكندري ومجموعة من النواب تقدموا باقتراح بقانون يتعلق بإنشاء صندوق للأزمات والكوارث، إضافة إلى القانون الذي سبق تقديمه من النائب محمد الدلال ومجموعة من النواب بإنشاء جهاز لإدارة الكوارث والأزمات.

أضاف أن «القوانين الطارئة مثل القانون الذي أرسل من الحكومة اليوم - أمس الأربعاء - والقانون المرسل من النائب بدر الملا ومجموعة من النواب فيما يتعلق بالأمور القضائية والشكاوى والأحكام، وما إلى ذلك بناء على ذلك والواقع الموجود حاليًا من عطل رسمية وغيرها يعالجها، وقد يكون هناك قانون بتعديل قانون العمل في القطاع الأهلي، تحتاج إلى إقرار».

وأوضح رئيس مجلس الأمة أنه لن يتخذ القرار منفردًا وسيبحث مع أعضاء مكتب المجلس والنواب، مدى إمكانية عقد جلسة للمجلس مع الالتزام بإرشادات وزارة الصحة، لافتًا إلى أنه «ستعقد اللجان اجتماعات مصغرة ومخففة قبل الجلسة ومن ثم تعقد جلسة تقتصر فقط على إقرار القوانين الطارئة وبأقل عدد ممكن من الموظفين وذلك بعد فحصهم»، مضيفًا: «سنبحث كل هذه الأمور وسنخبركم أولا بأول لكن لن نتأخر في إقرار التشريعات التي تحتاجها الحكومة في مواجهة هذه الآفة وهذا المرض».

الخالد: توفير

السمو أمير البلاد، وتقديم كل وسائل الراحة لهم حتى يتم التنسيق مع السلطات الصحية في دولة الكويت لوضع برنامج عودتهم للبلاد.

أضاف سموه أن وزير الخارجية أطلعه على كل الإجراءات التي قامت بها وزارة الخارجية، بتشكيلها فريقا للطوارئ وتنسيق اجتماعاتها المستمرة والفرق التي تشكلت مع جميع البعثات الدبلوماسية والقنصلية، التي تتواصل بدورها مع الأعداد الكبيرة من المواطنين الكويتيين في القارات الخمس.

وأعرب سموه عن خالص شكره لمنتسبي وزارة الخارجية وأعضاء البعثات الدبلوماسية الكويتية في الخارج، على جهودهم الوطنية المشرفة، مشيرا إلى أن زيارته تأتي لاستكمال مناقشة ما تم إنجازه والمراحل المستقبلية المطلوب إنجازها.

وقال سموه: «أمامنا مسؤولية كبيرة ونذير أزمة عميقة تتطلب تضافر الجهود والتواصل مع جميع مواطنينا في الخارج وتوفير جميع الأمور المطلوبة لهم» معربا عن تمنياته في أن تتكلل الجهود في عودة المواطنين إلى بلدهم بصحة وسلامة في أقرب وقت.

عقب الاجتماع أجرى سموه اتصالا مرئيا مباشرا مع سفراء دولة الكويت، في كل من المملكة المتحدة ومصر وفرنسا وإيطاليا، حيث تم استعراض لآخر التطورات بشأن توفير السكن للمواطنين الكويتيين، وتأمين الرعاية الصحية المطلوبة لهم في هذه الدول، والخطوات المتخذة لتسهيل عودتهم إلى البلاد.

من جهة أخرى اجتمع سمو الشيخ صباح الخالد رئيس مجلس الوزراء أمس، وبحضور وزير التجارة والصناعة خالد الروضان، بقيادات الوزارة والجهات التابعة بمقر الهيئة العامة للصناعة، للوقوف على خطط توفير السلع والمواد الغذائية للمواطنين والمقيمين والجهود المبذولة في الإجراءات الاستباقية لمواجهة فيروس «كورونا» المستجد.

وأكد سموه أن الزيارة تأتي لترجمة توجيهات صاحب السمو أمير البلاد، بتوفير كل المستلزمات للمواطنين والمقيمين، والدعم الحكومي الكامل لكل ما يسهل ويساعد قيام الوزارة والجهات التابعة لها بعملهم المطلوب.

وأعرب سموه عن شكره وتقديره للحضور اللافت لطواقم الوزارة في الميدان ومتابعتهم كل الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في تفعيل خطة الطوارئ، وأضاف أن ما تقوم به وزارة التجارة والصناعة والهيئة العامة للصناعة والشركة الكويتية للتموين وشركة مطاحن الدقيق والمخابز الكويتية مبعث اطمئنان للمواطنين والمقيمين، مقدرًا الدور الكبير لجميع الجهود في الميدان والرقابة التجارية للتأكيد أن القرارات والتعاميم التي تصدرها وزارة التجارة والصناعة يتم تنفيذها لضمان أسعار السلع وتوفرها في كل وقت ومكان.

وأكد سموه دور المنتجين المحليين في تزويد السوق بكل احتياجاته وعلينا مساعدتهم بأن يكونوا رافدًا للدولة في توفير السلع والمنتجات الأساسية.

وثمن سموه الدور المهم الذي تقوم به الشركة الكويتية للتموين، في توفير المواد الغذائية وسد الحاجة من السلع والمنتجات الأساسية وتوفير وتوريد المواد التموينية، وتنسيقها مع وزارة التجارة والصناعة، وكذلك الدور الكبير الذي تقوم به شركة مطاحن الدقيق والمخابز في العمل وتفعيل خطة الطوارئ، وأن مخزونها الكبير جاء نتيجة العمل الدؤوب على مراحل زمنية طويلة.

وأعرب سموه عن شكره وتقديره لمفتشي وزارة التجارة والصناعة الموجودين في الميدان، ودورهم في إشاعة الطمأنينة ومراقبة كل السلع وأسعارها ومدى توفرها لسد احتياجات المواطنين والمقيمين في كل محافظات الكويت.

عقب ذلك قام سمو رئيس مجلس الوزراء يرافقه وزير التجارة والصناعة، بزيارة ميدانية للمقر الرئيسي لشركة مطاحن الدقيق والمخابز حيث استمع إلى شرح مفصل من الرئيس التنفيذي للشركة مطلق يوسف الزايد عن سير العمل والرقابة على عمليات الإنتاج لمختلف المنتجات التي تقوم بها الشركة على مدار الساعة.

ثم قام سموه بزيارة لمخازن الشركة الكويتية للتموين، حيث استمع إلى شرح من رئيس مجلس إدارة الشركة الكويتية للتموين صلاح الكليب، عن حجم المخزون الاستراتيجي للمواد الغذائية المتنوعة التي تستوردها الشركة وتوفرها في السوق.

وزير الصحة

وكذلك حظر الاستقبالات أو التجمعات في الديوانيات العامة أو الخاصة.

ونص القرار على تكليف أفراد الشرطة الذين يحددهم وكيل وزارة الداخلية بتنفيذ أحكام القرار، واتخاذ ما يلزم لعرض المخالف على جهة التحقيق المختصة لتقديمه إلى المحاكمة العاجلة لتوقيع العقوبات المقررة بأحكام القانون رقم 8 لسنة 1969 الخاص بالاحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض السارية.

ويأتي القرار الذي حمل رقم 12 لسنة 2020 بعد الإطلاع على الحكام القانون رقم 33 لسنة 1960، بشأن إجراءات الرقابة الصحية بدولة الكويت على القادمين من المناطق بأمراض سارية، وعلى القانون رقم 8 لسنة 1969 الخاص بالاحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض السارية وأحكام المادة 15 منه وتعديلاته، وقرارات مجلس الوزراء بشأن بعض التدابير والإجراءات الاحترازية للحد من انتشار عدوى فيروس كورونا المستجد.

كما يأتي بناء على تقارير منظمة الصحة العالمية بخصوص حالات كورونا المستجد 2019-2020 وعلى القرار الوزاري رقم 49 لسنة 2020، بإضافة الإصابة بفيروس كورونا المستجد إلى الجدول والملحق بالقانون رقم 8 لسنة 1969 واعتبارها من الأمراض السارية والوبائية.

من جهة أخرى أعلن المتحدث الرسمي باسم وزارة الصحة الدكتور عبدالله السند، تسجيل 12 حالة جديدة مؤكدة ثبتت إصابتها بفيروس كورونا المستجد في الكويت خلال الـ24 ساعة الماضية، ليرتفع بذلك عدد الحالات المسجلة في البلاد إلى 142 حالة ومع حالات الشفاء الـ15 «يصبح لدينا 127 حالة تتلقى الرعاية الصحية حاليا».

وقال السند في المؤتمر الصحفي الـ 18 لوزارة الصحة، إن الحالات الـ 12 الجديدة المسجلة هي ثماني حالات مرتبطة بالسفر إلى المملكة المتحدة، منها ست حالات لكويتيين وحالة واحدة أميركية وحالة واحدة إسبانية.

أضاف أن هناك حالتين مخالطتين لحالات مرتبطة بالسفر إلى المملكة المتحدة وحالة واحدة لمواطن مرتبطة بالسفر إلى سويسرا والحالة الأخيرة لمواطن ما زالت في التقصي الوبائي.

وأشار إلى أن هناك أربع حالات في العناية المركزة، منها ثلاث حالات حرجة وواحدة مستقرة، في حين بلغ عدد الذين خرجوا من المحاجر الصحية 573 حالة، فيما بلغ عدد المسوحات المأخوذة 12997 مسحة.

وزيرة الشؤون

مجلس الوزراء الأخيرة المتعلقة بالإجراءات الاحترازية لمنع انتشار فيروس كورونا المستجد، إضافة إلى حالات لمقيمين خالفوا قانوني الإقامة والعمل وتم ضبطهم من قبل اللجنة الرباعية التي تضم ممثلين عن وزارة الداخلية والهيئة العامة للقوى العاملة والبلدية ووزارة التجارة والصناعة».

وذكرت الوزيرة العقيل أن حكومة دولة الكويت تكفلت بدفع القيمة المالية لتذاكر الطيران لشركة مصر للطيران لهؤلاء المبعدين إداريا.

وأكدت حرص الجهات الحكومية المعنية بتطبيق كافة الإجراءات القانونية على المقيمين الذين يخالفون قرارات مجلس الوزراء الأخيرة بشأن منع انتشار فيروس كورونا ومخالفي قانوني الإقامة والعمل داعية جميع المقيمين إلى الالتزام بالقرارات والقوانين وتطبيق الإرشادات والتعليمات الصادرة بهذا الخصوص حتى لا يعرضوا أنفسهم للمساءلة القانونية.

«الكويتية»: ننتظر

وأوضح الجاسم في تصريح صحفي أمس، أن الخطوط الكويتية على أتم الاستعداد لتنفيذ طلبات الإجلاء من خلال أسطولها من الطائرات وكوادرها التنفيذية والفنية والتشغيلية المستعدة، لوضع كل إمكاناتها تحت تصرف الحكومة في جميع ما تقرره تجاه خدمة وطننا الغالي وشعبنا الكريم وللوفاء بدورها الناقل الوطني للكويت.

إغلاق 3 محال

238 صيدلية في حين حررت 72 محضر ضبط لمحال تجارية لمخالفتها القوانين، فضلا عن فتح تسعة محال بعد أخذ تعهدات بإزالة المخالفات المرصودة.

أضافت أن الفرق التفتيشية راقبت 23 فرعا لمراكز التموين ومخبز تابع لشركة المطاحن الكويتية، لتسهيل عمليات البيع والوقوف على آلية سير العمل.

وأفادت أن مركز الطوارئ التابع لها قام بتجديد وتغيير في البطاقة التموينية لـ 262 بطاقة، كما استقبلت 433 شكوى عبر الخط الساخن رقم «135».

وشددت على ضرورة الالتزام بالقانون لما تمر به البلاد من ظرف استثنائي، مؤكدة أنها وفرقها التفتيشية تقف بالمرصاد لكل من تسول له نفسه استغلال هذا الظرف.

«المالية»: الاستغناء

وقال المناعي لـ«كونا»، إنه جار حاليا تعقيم وتنظيف محجر الكوت بالتعاون مع وزارة الصحة، مثمنا التعاون والتنسيق معها في هذا الشأن.

يذكر أن جميع المحاجر الصحية في الكويت تعنى بها وزارة المالية بالتنسيق مع وزارة الصحة، وحال الانتهاء من المحجر وتسليمه تتم عمليات التعقيم والتنظيف.

«الداخلية» تحذر

عن أصحاب العمل أو العمالة السائبة.

وحذر معرفي في بيان صحفي للإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني بالوزارة أمس الجميع، من مصاحبة أو مخالطة تلك الفئة من العمالة المخالفة مما يعرضهم للمشاكل الصحية وينقل لهم فيروس كورونا ولأسرهم وأطفالهم، إذ من الممكن اختلاط تلك العمالة بأشخاص مصابين بالفيروس إضافة إلى مخالفتهم القوانين أو أنهم مطلوبون أمنيا.

وشدد على الجميع ضرورة التعاون مع رجال الأمن والالتزام بالقوانين وسرعة المساعدة في الإبلاغ عن هذه الفئة من العمالة حفاظا على المصلحة العامة للبلاد.

«كورونا».. مدن

مختلفة، شملت شخصاً من كل من قرغيزستان وصربيا وإيطاليا وهولندا وأستراليا وألمانيا والولايات المتحدة الأميركية واليونان وروسيا وأوكرانيا وبنغلادش، وشخصين من كل من بريطانيا وإسبانيا، مؤكدة أن جميع الحالات مستقرة وتخضع للرعاية الصحية اللازمة.

وفي مسقط قادت وزارة الصحة العمانية بتسجيل 9 إصابات جديدة بفيروس كورونا لثمانية عُمانيين ووافد، 7 منها مرتبطة بالسفر إلى الخارج، وحالتان قيد التقصي الوبائي.

وذكر بيان لوزارة الصحة أن إحدى الحالات تخضع للعلاج بالمستشفى وبحالة صحية مستقرة، بينما تخضع بقية الحالات للعزل المنزلي، وأضاف أن العدد الكلي للحالات المسجلة في سلطنة عُمان أصبح 33 حالة، منها 29 حالة مرتبطة بالسفر إلى الخارج وجار التقصي الوبائي عن أربع حالات. وأكدت الوزارة أن 12 مصابا تماثلوا للشفاء.

في الأردن، أعلن الناطق الرسمي للف كورونا، نذير عبيدات، الأربعاء، ارتفاع حالات الإصابة بالفيروس إلى 48 حالة. وقال عبيدات، في تصريحات صحافية، إن عدد الإصابات التي سجلت أمس أول الثلاثاء بفيروس كورونا كانت 14 حالة، وهي لأردنيين قدموا من الخارج، وآخرين خالطوا مصابين.

وأشار عبيدات إلى أن أغلب الإصابات بين الأردنيين، وأن هناك من بين المصابين 6 فرنسيين، وعراقية، وفيليبينية، مبينا أن جميع المصابين بحالة جيدة ويتلقون الرعاية الصحية الضرورية في أقسام العزل.

وبدت شوارع العاصمة الأردنية عمان، أمس الأربعاء، شبه خالية من حركة المركبات، فيما أغلقت جل المؤسسات الحكومية والخاصة أبوابها، بعد أن دخلت القرارات الحكومية الجديدة لمواجهة أزمة كورونا حيّز التنفيذ. وقررت الحكومة الأردنية تعطيل جميع المؤسسات والدوائر الرسميّة والقطاع الخاص، ومنع المواطنين من مغادرة المنازل، إلا في الحالات الضروريّة القصوى، ومنع التجمّع لأكثر من 10 أشخاص، ومنع التنقل بين المحافظات، وإغلاق المولات والتجمّعات التجاريّة، وتعليق عمل وسائل النقل الجماعي باستثناء سيارات الأجرة».

وأعلن رئيس الوزراء الأردني عمر الرزاز، الليلة الماضية، «تفعيل قانون الدفاع»، مؤكدا أنّ حقّ الحياة وصحّة الأردنيين حقّ مقدّس يتقدّم على سائر الحقوق، وأنّ حقوق الأردنيين السياسيّة كمواطنين، وحقهم في التعبير، وحقهم في ملكياتهم الخاصّة لن تمسّ.

وفي بغداد أعلنت وزارة الصحة العراقية أمس، تسجيل 6 إصابات جديدة بفيروس كورونا في البلاد، فضلا عن حالة وفاة واحدة. وقالت الوزارة في بيان إن «الإصابات الجديدة هي 5 في الرصافة، وواحدة في ديالى، والوفاة الجديدة في البصرة»، مبينة أن «المجموع الكلي للإصابات بلغ 164، وحالات الشفاء 43، أما الوفيات فقد ارتفعت إلى 12 وفاة».

وفي الجزائر أعلنت وزارة الصحة أمس، تسجيل وفاة جديدة بفيروس كورونا، ما يرفع إجمالي عدد الوفيات بالفيروس إلى 6 حالات. وأفاد بيان للوزارة بأن الوفاة الجديدة تعود لرجل (61 سنة)، فيما تم تسجيل 12 إصابة جديدة، ليرتفع إجمالي عدد المصابين بالفيروس إلى 72 مصابا منذ ظهور أول إصابة في 24 فبراير الماضي.

واتخذت الجزائر سلسلة قرارات لمواجهة انتشار الفيروس، بينها إغلاق كامل للحدود البرية والملاحة البحرية والجوية، وتعطيل الدراسة في المدارس والجامعات والمحاكم والصلاة في المساجد، وبدء تجهيز مشافي الطوارئ.

وفي الرباط كشفت وزارة الصحة المغربية، الأربعاء، عن ارتفاع عدد الإصابات المؤكدة بفيروس كورونا إلى 49 مصابا، بعد تسجيل 5 إصابات جديدة. وأوضحت الوزارة في بيان، أن الإصابات الجديدة المسجلة تخص أشخاصا قادمين من الخارج، منهم فرنسيان بمدينة أكادير، ومواطنان من مدينة الدار البيضاء قدما من إسبانيا، ومواطن من مدينة مكناس قادم من مصر.

إلى ذلك، وجّه العاهل المغربي الملك محمد السادس بوضع المراكز الطبية المجهزة، التي سبق أن أمر القوات المسلحة المغربية بإحداثها في مختلف جهات المملكة، رهن إشارة المنظومة الصحية بكل مكوناتها إن اقتضى الحال.

وفي فلسطين ارتفع عدد المصابين بفيروس كورونا في الضفة الغربية المحتلة إلى 44 إصابة بعد تسجيل 3 إصابات جديدة، مساء أمس الأول الثلاثاء، في بيت ساحور بمحافظة بيت لحم جنوبي الضفة، في وقت شددت فيه السلطة الفلسطينية على حركة التنقل في المدينة حتى إشعار آخر.

وأعلن المتحدث الرسمي باسم الحكومة الفلسطينية إبراهيم ملحم، في بيان، الليلة قبل الماضية، تسجيل ثلاث إصابات جديدة في محافظة بيت لحم لمخالطين من مدينة بيت ساحور.

وفي بيروت كشفت وزارة الصحة اللبنانية عن وفاة جديدة بوباء كورونا لشخص في العقد التاسع من العمر كان في وضع صحي حرج ويعاني من أمراض مزمنة، ليصبح عدد الوفيات أربع. في حين بلغ مجموع الإصابات 133 بعد تسجيل 13 إصابة جديدة.

وفي تونس أعلنت وزارة الصحة تسجيل 5 إصابات جديدة بفيروس كورونا، ليبلغ إجمالي عدد الإصابات 29 مصابا.